دراسة حول أزمة الدين العام الامريكي
وآثاره الاقتصادية
(ترامب والقوى الخفية)

الاستاذ الدكتور محمد طاقة

اولاً: المقدمة :

أن أزمة المديونية والدين العام الامريكي أصبح يشغل بال الاقتصاديين والسياسيين على السواء, كونها من المشاكل الصعبة والمعقدة, وامكانية حلها ليس بالأمر الهين, لذا تم اختيار هذه الدراسة لتسليط الضوء على الديون السيادية الامريكية, وما هو حجم هذه الديون, وما هي الآليات التي مرت بها حتى وصلت الى حدود اصبحت هذه الديون تشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد الامريكي.

كذلك تم التطرق الى الاساس الفكري لحدوث هذه الازمات الاقتصادية والعمل على كيفية معالجة هذه المشكلة المعقدة.. وخرجت الدراسة ببعض الملاحظات والاستنتاجات التي ستؤول عليها الاوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية وفي العالم.

ولا هيبة هذه الموضوع وخطورته على الاقتصاد العالمي والامريكي بشكل خاص, قمنا بتناول هذه الازمة وتسليط الضوء على مكامنها وصولاً الى ما توصلنا اليه.. آملين أن تكون قد توقفنا بإعطاء صورة واضحة وعلمية عن هذه المشكلة المركبة للاستفادة منها.

ثانياً: الاساس الفكري لحدوث الازمة الاقتصادية :

يمر العالم اليوم بمرحلة تاريخية في غاية الخطورة, تتمثل في مرحلة نهاية اللاتوازن, التي اصبح ضروريا وموضوعيا بناء حالة التوازن على أنقاض مرحلة اللاتوزان التي تعيشها البشرية. أن البشرية مرت عبر تطورها التاريخي في حالات توازن ولا توزان. كان دائما وعلى أساس نظرية التطور وعلاقة التأثير المتبادل بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج تبنى حالة توازن أكثر تطورا من المرحلة التي تسبقها وعلى أنقاض حالة اللاتوازن التي تشكل بسبب الشروط الموضوعية والذاتية لحالة التطور التي تحدث ضمن مرحلتين تاريخيتين ينبني على أساسها علاقات إنتاجية جديدة اكثر تطوراً مما سبقها, وذلك بسبب تطور قوى الإنتاج الذي يحدث من خلال مرحلة تاريخية محددة.

ولكون العولمة, ظاهرة تاريخية تبلورت عمليا مع نهايات القرن العشرين وحصيلة موضوعية للتطور الذي حصل على قوى الإنتاج وبخاصة التطور العلمي التقني الذي حدث في العقود الاخيرة من هذا القرن من خلال التطور في مجال الاتصالات وشبكات الانترنت والالكترونيات والحاسبات وعلوم الرياضيات والفيزياء وعلم الجينات والهندسة الوراثية وغيرها. وعليه فان قوى الإنتاج تطورت بالشكل والكيفية التي ما عادت العلاقات الانتاجية الكونية القائمة تستوعب هذا التطور, فأصبح من الضروري والحالة هذه البحث عن علاقات إنتاجية كونية تستوعب ما وقع من تطور على قوى الإنتاج. إن حالة اللاتوازن هذه وبسبب تعمقها خلال الخمسين سنة الاخيرة قد أوقع قوى الإنتاج في حالة تناقض تناحري مع العلاقات الإنتاجية القائمة وبذلك أصبحت عملية التغيير الكونية ضرورة موضوعية لا بد منها...

فبعد انهيار المنظومة الشيوعية, أتيحت الفرصة للمنظومة الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية الانفراد بالعالم. وكون الولايات المتحدة الامريكية تمتلك اكبر قوة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية في العالم فقد أتيحت لها الهيمنة على الاقتصاد العالمي, لذلك فقد تم وضع آليات عديدة اقتصادية وسياسية وعسكرية لتحقيق هذه الاهداف, وكنتيجة لعدم وجود قوى اقتصادية مؤهلة لتحل محل الاتحاد السوفيتي المنهار لخلق حالة من التوازن, فقد

تمكنت وبشكل مؤقت الولايات الأمريكية من السيطرة على مؤسسات الأمم المتحدة ومجلس الامن والمؤسسات الاقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة (الجات) التي أصبحت فيما بعد تدعى بمنظمة التجارة العالمية (WTO) فضلا عن هيمنتها على اكبر الشركات المتعددة الجنسيات, والتي بلغ عددها في عام 1998 بحدود (60) ألف شركة, لها ما يقارب (500) الف فرع في دول العالم و (100) مائة ألف شركة من تلك الشركات والفروع بقيت منذ عام 1995 ولحد الآن هي المتحكم الأساس في عولمة رأس المال الاجنبي.

وفي هذا المجال ومن خلال الشركات تشير البيانات المتاحة, إن الولايات المتحدة الامريكية اصبحت من دول المنشأ الرئيسية في تصدير الاستثمار الاجنبي حيث بلغت تدفقات حركة رؤوس الاموال الامريكية المستثمرة في الخارج ما يقارب (623) مليار دولار في عام 1994 واستثمارها بربع الرصيد العالمي, أي حوالي (73) مليار دولار من التدفقات الرأسمالية العالمية للخارج.. وهكذا بدأ عصر جديد يتميز بحالة من اللاتوازن من خلال انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالعالم.

وعلى هذا الاساس فان الوصف الدقيق لهذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم (منذ انهيار النظام الدولي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية والمتمثلة بوجود قطبين) هو انفراد قطب واحد بالعالم يحاول الهيمنة على قدراته الاقتصادية والسياسية والثقافية بكل الوسائل وهو ليس نظاما دوليا كما يدعي البعض, وإنما هو مرحلة انتقالية لتشكيل النظام الدولي الجديد الذي تسعى امريكا ان يكون امريكيا بكل معانيه ويسعى العالم جميعه ان يكون نظام متعدد الاقطاب تتفق عليه دول العالم بما يخدم مصالحها الانسانية المشتركة بعيدا عن سياسة الهيمنة والاستغلال والاضطهاد.

ومن الملاحظ أن البناء الفوقي الكوني الحالي والمتمثل بالامم المتحدة مؤسساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية وغيرها هي من مخلفات النظام الدولي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية ولم يطرأ عليه سوى تغييرات محدودة, مما جعله متخلفا وغير منسجم مع ما حصل من تطور كبير وهائل على قوى الانتاج الكونية, وهو نفسه الذي تستخدمه الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق هيمنتها على العالم ومن خلاله تحقق نظامها الدولي الجديد. وعلى هذا الاساس تعمقت التناقضات داخل المنظومة الرأسمالية من جهة وبينها وبين دول عالم الجنوب من جهة ثانية, وانطلاقا من ذلك سعت الولايات المتحدة الامريكية على قيام نظام اقتصادي جديد New World Economic Order معتمدا على مبدأ تدويل الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تحرير التجارة والقضاء على جميع المعوقات التي كانت تحول دون انتقال رؤوس الاموال والسلع والخدمات بما يعزز التدويل الكامل لأسواق المال والاستثمار مستندين بذلك على التطور التكنولوجي الهائل للوصول إلى عولمة رأس المال وعولمة الإنتاج وعولمة التكنولوجيا, مما يجعل الرأسمالية تتحول من رأسمالية قومية تمارس نشاطاتها داخل الدولة القومية إلى رأسمالية تمارس نشاطها خارج حدودها وتتجاوز كل الحدود القومية, وأصبح ذلك ممكنا بفضل ظهور وتطور الشركات متعددة الجنسيات بحيث أصبح لهذه الشركات دور كبير في عملية العولمة.

أن المنظومة الرأسمالية المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية تعاني من أزمات اقتصادية – اجتماعية مستعصية الحل, وهذا جزء مهم من طبيعة النظام الرأسمالي منذ نشوئه وحتى يومنا هذا, حيث أن عملية التراكم الاقتصادية المضاعف الذي حققته الرأسمالية وفائض الانتاج المنسوب للتطور التكنولوجي لم يعد في الحقيقة

الطلب الفعال الموجود في الاسواق التقليدية يستوعبه, فلا بد والحالة هذه العمل على إيجاد أسواق غير تقليدية لاستيعاب ذلك العرض الكلي الكوني والعمل على تحفيز الطلب الفعال وبكل الوسائل حتى لو اضطرها إلى إعاقة التنمية في بعض البلدان, وكان ذلك باستخدام الوسائل العسكرية كما فعلت مع الكثير من دول عالم الجنوب, لذلك جاءت العولمة كتكييف فكري لجعل الكرة الارضية تنفتح على بعضها البعض حتى تكون سوق مفتوحة أمام فائض الإنتاج المتراكم لدى المنظومة الرأسمالية وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية كي تحل أزمتها الاقتصادية والاجتماعية على حساب دول وشعوب العالم.

إن العولمة بوصفها مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمنظومة الرأسمالية بل هي أعلى مراحلها, وهي ولادة طبيعية نتيجة للتطورات الموضوعية والذاتية التي حدثت في هذه المنظومة, فهي تحمل كل تناقضات وسلبيات هذا النظام, الذي يعتمد على استغلال قوة العمل لتحقيق فائض القيمة وتحقق أعلى معدلات الارباح وعلى استغلال واضطهاد الدول والشعوب ونهب ثرواتها وإعاقة تنميتها, هذا النظام الذي يعيش صراعا طبقيا مميتا في داخله والذي يعتمد على فلسفته البراغماتية في تحقيق اهدافه, فعلى المرء أن لا يتوهم ويتعامل مع العولمة الامريكية كونها حتمية تاريخية, بل علينا معرفة بواعثها الحقيقية ومالها وما عليها والتعامل معها على اساس كونها مرحلة تمر بها المنظومة الرأسمالية وليس الخيار الوحيد الذي يجب أن يفرض على الجميع للتعامل معه. ذلك لأنها الرأسمالية الحقيقية بلباس جديد, انها تتقاطع تماما مع مفهوم القومية والدولة القومية, كذلك مع العادات والتقاليد, كما انها تعمق الطبقية وتزيد الاغنياء غنى والفقراء فقرا, إنها الكولونيالية الجديدة, إنها تكييف فكري لمزيد من الهيمنة.

لذا نرى إن الولايات المتحدة الامريكية تسعى وبشكل محموم للهيمنة على المؤسسات الدولية وبخاصة مجلس الامن الدولي وتعمل جاهدة لمنع ظهور أي قوى اقتصادية وسياسية تنافسها على موقعها القيادي الحالي, فهي تسعى لمنع دول أوروبا والامة العربية والصين وشرق آسيا وروسيا من أن تأخذ دورها الحقيقي كي لا تؤثر في عملية إعادة التوزان الدولي وخلق نظام دولي جديد متعدد الاقطاب على عكس ما تسعى إليه أمريكا نفسها.

فنحن نعيش مرحلة تاريخية من الممكن تسميتها بمرحلة دكتاتورية راس المال.. كون راس المال انحصر بيد خمسة عوائل من اغنى اغنياء العالم, والتي تستحوذ على ثلثي الثروة العالمية, وهي التي تتحكم بمصير العالم ومن جميع النواحي (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية) وهي التي ترسم السياسات العامة للعالم وهي التي تتحكم بمعيشة وحياة ونمط البشرية من خلال تحكمها بالثروة, وتعمل كل ذلك من اجل تحقيق اهدافها ومصالحها الضيقة واللانسانية, فضلاً عن هذه العوائل هنالك أشخاص يعتبرون من عمالقة أصحاب رؤوس الاموال في العالم وبيدهم كل شيء وهم الذين ينصبون الرؤساء وهم الذين يذبحونهم عندما يتقاطعون مع مصالحهم, ورؤساء امريكا بالذات جميعهم من صنع هؤلاء الرأسماليون والجدول الاتي يبين الخمس عوائل المتحكمة برأس المال والمستحوذة عليه وهم:

- **عائلة روتشيلد . Rothschild Fam**

وهي عائلة من اصل الماني من اليهود وهي تمتلك البنوك والمصارف والبنك الدولي وهي تملك نصف ثروة العالم ويسمونهم انبياء المال والسندات وهي تملك البنك الدولي بالوراثة ابا عن جد.

- عائلة روكفلر . Rockefeller Fam

وهي عائلة من اصل الماني من اليهود وبرزت في مجال الصناعة والسياسة والصرافة.

- عائلة مورغان . Morgan Fam

وهي عائلة يهودية لعبت دوراً مهماً في مجالات المالية والصرافة.

- عائلة دوبونت . Dupont Fam

وهي عائلة امريكية تخصصت في الاسلحة وانتاجها وبأنواعها كذلك متخصصة في انتاج البذور.

- عائلة بوش Bush Fam

وهي عائلة امريكية اهتمت بالسياسة وتخصصت في مجال النفط.

والجدير بالذكر أن عائلة ورتشيلد أتحدت مع كل من عائلة روكلفر ومورغان وشكلوا اكبر امبراطورية مالية في العالم ويعتبرون من اغنى اغنياء العالم.

أما الجدول الاتي يبين اغنياء العالم لعام 2015

التسلسل	الاسم	المجال	مليار دولار	الجنسية
1	بل كيتس Bill Gates	سوفت وير	72,2	أمريكي
2	كارلوس سلم هيلو Carlos Slim Helu	اتصالات	77,1	مكسيكي
3	ورن بوفيه Warren Buffeh	استثمارات	72,2	أمريكي
4	امانيكو اورتيكا Amanico Ortega	ملابس	64,5	أسباني
5	لورنس اليسون Lawrence Ellison	سوفت وير	54,3	أمريكي
6	جارلس كوخ Charles Qoch	نفط وكيمياء	42,9	أمريكي

وهنالك العديد من الاغنياء والمستثمرين في عموم العالم وهذه الطبقة التي تسمى بطبقة الـ 1%

(one percent klass) هي الاخرى تلعب دوراً مهماً في تحديد السياسات العامة للعالم وهي التي تستغل قوة العمل وهي التي تخلق الفوارق الطبقية داخل المجتمعات وهي التي تحدد تعاسة وسعادة المجتمعات.. وعليه اصبح الصراع القائم حالياً هو عبارة عن صراع فكري كوني بالدرجة الاساس واخذ اشكالاً متعددة اقتصادية منها واجتماعية وسياسية وثقافية.. الخ, وسيفضي هذا الصراع بالتأكيد الى أيجاد نظام دولي جديد ينبني على انقاض النظام الحالي العتيق الذي هو نتاج مخلفات الحرب العالمية الثانية وسيخلق نظام متعدد الاقطاب تكون فيه دكتاتورية الشعوب هي التي تتحكم بالعالم وليس دكتاتورية راس المال.

ثالثاً: مفهوم الازمة الاقتصادية وانواعها

تعرف الازمة الاقتصادية كونها خلل مفاجئ يقع على التوازن الاقتصادي في بلد ما او عدد من البلدان او في العالم بسبب الاختلال بالتوازن بين الانتاج والاستهلاك.

ان الاقتصاد الرأسمالي يخضع لقانون التطور الدوري, وان الدورة الاقتصادية صفه من الصفات الملازمة للاقتصاد الرأسمالي, فهو يتحول من الانتعاش الى الركود ثم ينتقل من ركوده الى الانتعاش وهكذا.. وان الازمات الدورية في الرأسمالية تتكون عندما تظهر فجوة بين الانتاج وتسويقه, فالمؤسسات الانتاجية عندما لم تستطع من تحويل منتجاتها الى نقد, ستتوقف عن دفع ديونها وسيتم التسابق وراء النقد, وهذا مما يسارع بمطالبة الدائنون بوفاء ديونهم ويتسابق المودعون الى سحب اموالهم وهذا كله يؤدي الى توقف بعض المصارف عن الدفع وقد تعلن افلاسها ويتقلص عرض راس المال الاقتراضي ويتفع سعر الفائدة وهذا سيؤدي الى تراجع الاعمال التجارية وتنكمش التجارة الخارجية ويحدث انخفاض في الاسعار والسلع وسيؤدي الى هبوط مستوى الاجور الى ما دون قيمة العمل, فيزداد فقر الطبقة العاملة ومعاناتها... وعند الانتقال من مرحلة الازمة الى المرحلة التي تليها سيتوقف تراجع الانتاج ويتوقف هبوط الاسعار وهذه يؤدي الى عدم حدوث انهيارات جديدة وتبدأ الاسواق بالتحسن وسيؤدي الى انخفاض في سعر الفائدة في السوق, وهذا يعني أن مرحلة الانكماش هي مرحلة تكيف الاقتصاد الوطني واستعداد الاقتصاد الى الانتعاش وهكذا.. وهكذا سيبدأ الانتقال تدريجياً من مرحلة الركود والجمود الى المرحلة التي تليه من الدورة وهي مرحلة الانتعاش.

وصف فريدريك أنجلز الازمة الاقتصادية وصفاً تقليدياً حيث قال:

"تتوقف التجارة وتزدحم الاسواق, وتتراكم البضائع بكميات هائلة لا طريق لبيعها, ويختفي النقد السائل (السيولة النقدية), كما يختفي التسليف, ثم تتوقف المصانع, وتفقد جماهير العمال وسائل عيشها, لمجرد انها كانت قد انتجت الكثير من هذه الوسائل, بعد هذا تتوالى الافلاسات, كما تتوالى عمليات البيع القسري, ويستمر هذا الانسداد القاسي سنوات طويلة, فتتدمر القوى المنتجة والمنتجات اجمالاً, حتى الوقت الذي تحتضن فيه السوق فائض البضائع المتراكمة اي حتى الوقت الذي تستعيد فيه الانتاج والتبادل مسيرتهما بالتدريج".

فان الازمات الدورية المعاصرة متعددة وذات طبيعة مركبة ومنها ازمات قصيرة المدى ومتوسطة تتراوح بين 5 – 10 سنوات وطويلة المدى تحدث كل 10 سنوات ام 15 سنة وهي تختلف وحسب طبيعة البلد ونظامه الاقتصادي ولكن الدورات في الانظمة الرأسمالية فهي دورات متشابه, وقد ظهرت عدد من الازمات العالمية منذ سبعينات القرن الماضي مثل ازمة النظام النقدي الدولي, وازمة الغذاء, وازمة الطاقة, وازمة الديون الخارجية وأن جميع هذه الازمات متشابكه واصبحت تمثل ازمات هيكلية ونتيجة هذا التشابك اصبحت تؤلف ازمة دورية اكثر تعقيداً من قبل, ووصل الامر بنا ان لا نستطيع ايجاد حلول لها او معالجتها, والتي خلقت لنا ازمة في غاية التعقيد الا وهي ازمة التضخم الركودي (stagflation), والتي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي منذ منتصف الخمسينات. فالظاهرة الهيكلية الواضحة هي تشابك الازمة الدورية مع الازمات الهيكلية والتي يبحثون عن حل لها, وذلك عن طريق ترشيد الإنتاج في ضوء منجزات التطور العلمي والتقني, ومع ذلك فأن الازمات الهيكلية انعكست في صورة بطالة هيكلية, وعجز

هيكلي في الموازنات العامة وميل الى التضخم مع الركود... وهذا ما نراه بشكل واضح وجلي في الاقتصاد الامريكي وبقية الدول الرأسمالية.

فالأزمة الاقتصادية تنتج بسبب التناقضات الرئيسية التي تلازم النظام الرأسمالي وهي التناقضات الرئيسية التي تلازم النظام الرأسمالي وهي التناقضات بين زيادة الانتاج وتراجع الانتاج الفعال نسبياً وفوضى الانتاج... واختلال التوازن وعدم التناسق والتناقض بين الانتاج والاستهلاك, وكل ذلك يعزي وكما ذكرنا في الجانب الفكري لهذه الدراسة هو التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج.

وفي العصر الحديث وقعت اول ازمة خفض الانتاج وذات صفة دورية وكانت في انكلترا عام (1825) وهذه الازمة ادت الى تقليص الانتاج وادت الى افلاس الكثير وانتشار البطالة والفقر, وحدثت نفس الازمة في النصف الثاني من عام (1836) وشملت جميع فورع الصناعة في انكلترا وحلت عليهم مرحلة ركود طويلة امتدت حتى عام (1842), ثم تلتها ازمة اخرى وذلك عام 1866 بسبب بعض الحروب مما سبب الى توترات اقتصادية وتلتها ازمات اقتصادية في الاعوام 1882 , 1890 وكذلك عام 1900 و 1907 وآخرها ازمة 1913.

أما اعنف ازمة حدثت في القرن العشرين فهي ازمة 1929 – 1933 والتي هزت العالم. وتلتها أزمة 1974 – 1975 والتي اعلنت عن ولادة مرحلة جديدة للمنظومة الرأسمالية وتعد ازمة 1981 – 1983 أشد عنفاً والتي كانت ازمة افراط في الانتاج وعدم قدرة السوق على استيعابه وصارت تأخذ شكل الركود الممتد لا شكل دورة الانتعاش والركود.

اما اهم انواع الازمات الاقتصادية :

يمكننا تحديد او التمييز بين ثلاثة انواع من الازمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي وهي:

- **الازمة الدورية:** وهي من الازمات التي تتكرر بشكل دوري ويطلق عليها بالأزمة العامة وهي تعني بما يصيب عملية الانتاج والخلل الذي يصيب العلاقة بين الانتاج والاستهلاك بالذات.
- **الازمة الوسيطة:** وهي ازمات تكون محدودة التأثير ولا تحمل طابعاً دولياً وعالمياً على العكس من الازمات الدورية العالمية التي تخص زيادة الانتاج, وهي اقل أتساعاً واقل شمولاً, ولكنها تمس بعض من جوانب الاقتصاد الوطني.
- **الازمة البنيوية:** وهي من الازمات الهيكلية التي تمس في العادة مجالات وقطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي وعلى سبيل المثال ازمة الطاقة والغذاء وغيرها.

ومن الجدير بالذكر أن الازمات الاقتصادية تمر بأربعة مراحل وهي:

- مرحلة الازمة
- مرحلة الكساد
- مرحلة الانتعاش
- مرحلة الازدهار

وأن من اهم المؤشرات التي تميز الازمة الاقتصادية بصورة عامة وبإمكاننا من تشخيصها وهي:

- انخفاض في معدلات الاستهلاك والانفاق الاستثمار والازدهار.
- ارتفاع في معدلات البطالة.
- انخفاض عام في المبيعات.
- تدهور في الاجور والدخول.
- زيادة مضطربة في الاسعار (التضخم).

وهنالك عشرات الازمات الاقتصادية التي مر بها العالم وفي مراحل مختلفة اما اهم الازمات الاقتصادية والمالية التي ضربت العالم على مستوى الاقاليم ام العالم ومن اهمها:

- **ازمة الديون الاوروبية,** واطلق عليها ازمة منطقة اليورو وذلك عام 2009 والدول التي نالتها اليونان والبرتغال وايرلندا واسبانيا وقبرص.
- **الكساد الروسي الكبير,** حيث ضربت هذه الازمة الاسواق المالية الروسية بالاضافة الى حالة الكساد الاقتصادي وحدث ذلك بسبب الحرب الروسية على جورجيا فضلاً عن انخفاض اسعار النفط.
- **أزمة الاسكان الامريكية**, هذه الازمة ضربت اجزاء كبيرة من سوق الاسكان ونالت اكثر من نصف الولايات الامريكية عام 2006 مما ادت الى ركود شهدته الاسواق الامريكية.
- **الكساد الارجنتيني الكبير**, ان اسباب هذه الازمة هو النظام الدكتاتوري العسكري الذي حكم البلاد وتسبب بحدوث ازمات اقتصادية كبيرة خصوصاً بين عامين 1976 – 1983... حيث وصل نسبة الفقر بالأرجنتين الى 50%.
- **الاثنين الاسود**, في هذا اليوم سنة 1987 انهارت اسواق الاسهم في جميع انحاء العالم وفقدت جزء كبيراً من قيمتها خلال وقت قصير.

فضلاً عن عدد كبير من الازمات الاقتصادية لا مجال لذكرها, وما نتوقعه من ازمات اخرى قد تكون اكثر ضرراً طالما ان النظام الرأسمالي مستمر بفلسفته البراغماتية والليبرالية والذي يسعى الى تحقيق الارباح على حساب شعوب العالم, وفي هذه الدراسة سنتناول من اهم الازمات المالية التي تعاني منها الولايات المتحدة الامريكية قائدة المنظومة الرأسمالية, وهذه الازمة قد تفسر لنا الكثير من الالغاز التي تكشف السياسات الاقتصادية والسياسة العامة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية والى ما ستؤول عليه الاحداث والتغييرات بعد انتخاب السيد ترامب كرئيس للولايات المتحدة الامريكية واثر ذلك على العلاقات بين امريكا ودول العالم.. فأن دراسة الدين العام الامريكي قد يعطينا التوجهات السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية لاربع سنوات القادمة.

رابعاً: مفهوم الديون السيادية

بادي ذي بدء من أجل الحديث عن الدين العام لا بد من اعطاء صورة ولو بسيطة عن مفهوم الديون السيادية ليسله علينا الامر عند الحديث عن الدين العام الامريكي, الدين السيادي هو اجمالي الاموال التي تقترضها الدولة من الافراد والمؤسسات لمواجهة اوضاع أستثنائية (كالحرب والزلازل والفيضانات ام حالة التضخم الشديد) وتوجيه هذه الاموال لعملية التنمية الاقتصادية أو لمواجهة النفقات الجارية, وعلى الاكثر يكون هذا الدين العام على شكل سندات حكومية غير قابلة للتداول او عن طريق اذونات للخزينة, فان الدين العام او الدين السيادي يكون دين عام داخلي وهي السندات التي تباع داخل البلد والتي تطرح للشعب والمؤسسات والشركات في داخل البلد ام دين عام خارجي اي يتم طرح هذه السندات على الخارج فقط.

لذا فان مفهوم الدين السيادي: هي الديون المترتبة على الحكومات ذات سيادة وتكون على الاغلب على شكل سندات وتطرح هذه السندات على نوعين فقط وهما:

- طرح سندات بالعملة الوطنية على الشعب وغالباً ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين وهذا ما يسمى بالدين العام الداخلي.
- او القيام بطرح سندات بالعملة الاجنبية موجه للمستثمرين في الخارج وغالبا ما تكون بالدولار او باليورو وهذا ما يسمى بالدين العام الخارجي.

وفي كل الاحوال فان الحكومة تلجأ الى الديون السيادية بسبب فشلها في ان تقوم بخدمة ديونها الخارجية بالعملات الصعبة وهي تكون في موقف عجز عن تسديد الدين الخارجي السيادي وهذا ما يؤدي الى فقدان الثقة بها وخاصة من قبل المستثمرين في الاسواق العالمية ويتجنبون من شراء سنداتها مستقبلاً. وحتى المستثمرين الذين ليس لديهم سندات الدولة يفقدون ثقتهم بالتعامل مع الدولة ويسحبون استثماراتهم كما حدث مع الارجنتين.

ولهذا السبب تحاول الكثير من الدول ان تتجنب هذه المشكلة من خلال الزامها بتسديد سنداتها الحومية واذونات الخزينة في مواعيد استحقاقها حتى ثقة المستثمرين.

ان ما حدث في اليونان هو أن الدولة عجزت عن الالتزام بسداد ديونها السيادية, وتحولت هذه الازمة باقل من عامين الى مشكله حادة كادت أن تدمر النظام الاقتصادي والسياسي لهذه الدولة حتى وصل الامر تهدد العملة الاوروبية الموحدة, واثر ايضاً على استمرار مشروع الوحدة الاوروبية نفسه وكان بالامكان ان تخلق ازمة مالية عالمية جديدة اخطر من ازمة عام 2008.

وعندما تقارن الديون السيادية مع الناتج القومي للدول نجد ان الكثير من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة واوروبا واليابان تعاني من مستويات مرتفعة من الدين الحكومي الذي يبلغ عام 2007 – 46% من اجمالي الناتج القومي للدول المتقدمة مجتمعة ثم الى 70% عام 2011 ويتوقع علماء الاقتصاد ان تصل الى 80% من الناتج القومي الاجمالي عام 2016.

وزيادة النسبة العكسية لهذه العلاقة كانت بسبب ان النموذج الرأسمالي الغربي عجز عن تحقيق النمو وتوفير فرص عمل وتحقيق مستويات معقولة من لمواطنيه وبسبب محاربة الارهاب وازمة المال الكبرى عام 2008 وما تم ضمه من اموال كبيرة جداً لمعالجتها.

فكيف سيكون الحال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية والتي تؤشر جميع الاحصائيات على ارتفاع الدين العام بشكل كبير جداً حيث تضاعف هذا الدين خلال الثمانية سنوات الاخيرة, وسيكون ليس من المستبعد ان تقع امريكا بما وقعت به اليونان.

الديون العامة الامريكية

ان الدين العام لأية دولة محصلة العجز المتراكم في الميزانية العامة لها. وهو يمثل الفرق بين الايرادات من جهة النفقات من جهة ثانية, فاذا كانت النفقات العامة اكبر من الايرادات العامة فسيحصل عجز في الميزانية وبهذه الحالة تقوم الحكومات بمعالجة ذلك من خلال الاقتراض وذلك من خلال طرح سندات حكومية للبيع, وهذا ما يرفع من حجم الدين العام للدولة, واذا كان معدل نمو الدين العام اكبر من معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي يميل نحو التزايد ايضا والعكس صحيح..

وعلى هذا الاساس فان الدين العام الامريكي هو عبارة عن مجموع الدين العام المقرر على الحكومة الاتحادية وهو مجموع سندات الضمان المملوكة لأطراف خارج الولايات المتحدة الامريكية وهو الدين العام الخارجي الى جانب سندات ضمان تصدرها وزارة الخزانة الامريكية والمملوكة من اطراف داخل الولايات المتحدة وهذا ما يسمى بالدين الداخلي, ولا يشمل هذا الدين سندات الضمان التي تصدر من قبل الحكومات المحلية ولا حكومات الولايات.

ارتفع اجمالي الدين العام الامريكي لحكومة الولايات المتحدة واصبح يتجاوز الـ 19 ترليون دولار وبزيادة بلغت 9 ترليونات دولار خلال فترة حكم الرئيس أوباما وهي بحدود السبع سنوات المنصرمة.

حيث بلغت مجمل الديون الاتحادية في عام 2009 مقداره 10,6 ترليون دولار, ويشير احدث الاحصاءات والبيانات بان الدين العام اصبح الان اكثر من 19 ترليون دولار, وهذا يعني ان الدين العام الفدرالي ارتفع منذ تولي أوباما منصبه بنسبة 78,9 اي 8,4 ترليون دولار وقبل اشهر عديدة وقع اوباما خطة الميزانية التي تضمنت رفع سقف الدين من 18,5 ترليون الى 19,6 ترليون دولار وضمن هذه الديناميكية في نحو الدين فان الحكومة ستضطر لرفع السقف مجدداً.

والرسم البياني يبين تطور الدين العام الامريكي للسنوات 2008 الى سنة 2015:

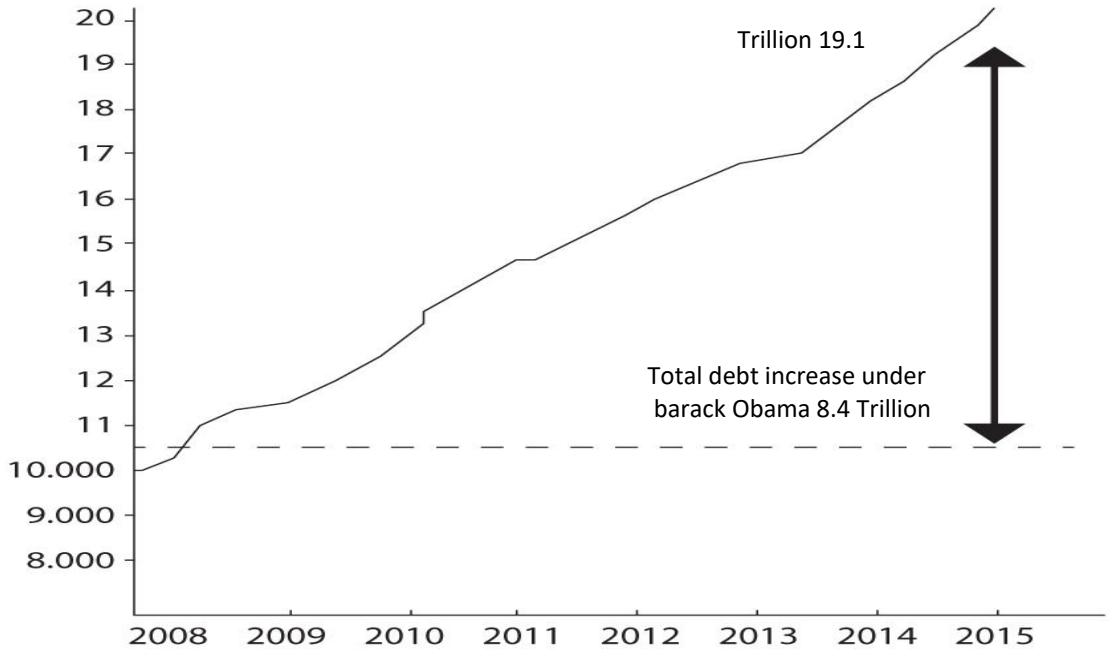

وان مكتب الميزانية في الكونغرس الامريكي يتوقع نمو الدين العام ليصل الى 22,6 ترليون دولار بحلول عام 2020 والى 29,3 ترليون دولار عام 2026 وهذا سيشكل نسبة 120% من حجم الناتج المحلي الاجمالي الامريكي.. وان هذه الحالة العكسية بمؤشر الديون السيادية بالمقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي يؤشر على عجز الدولة في تحقيق النمو وتوفير فرص عمل وتحقيق مستويات معقولة من الدخل لمواطنيه والقضاء على البطالة, مما يجعل الوضع الاقتصادي للبلد في خطر الانهيار.

ففي عام 2009 الى عام 2011 بلغ نصيب الجهات الخارجية من الدين العام للولايات المتحدة ما قيمته 9,7 ترليون دولار وهذا المبلغ يحتل اجمالي الدين العام الخارجي واهم الدول التي تملك تلك الديون هي: الصين وبريطانيا واليابان والمملكة العربية السعودية اما الباقي 4,6 ترليون دولار فهو دين داخلي, اي يعني ذلك ان كل مواطن امريكي مدين بحدود 46 الف دولار منها 30 الف دولار من نصيب دول العالم.

واذا قسمنا الدين العام الامريكي على عدد دافعي الضرائب الامريكان فسيكون حصة كل واحد منهم 129 الف دولار امريكي ووفقا لذلك فان الدين العام الامريكي يزداد 3,85 مليار دولار يومياً

(المصدر us national debt glock) وان هذا ينذر الولايات المتحدة الامريكية من الاستمرار بالاستدانة مما سيكبدها سعر فائدة اعلى من ذي قبل حين تضطر للاستدانة وعلى هذا الاساس فان امريكا تواجه تحدي اعلان افلاسها في السنوات القادمة لانها ستعجز عن ترتيب عمليات السداد دون ان تعمل على رفع سقف الدين العام وهي بذلك تحتاج الى موافقة الكونغرس ومن عدمه ستقع الكارثة.

خامساً: ميكانزمات أزمة الدين العام الامريكي

ان الولايات المتحدة الامريكية لديها العديد من الديون عليها تسديدها, بلغت هذه الديون ما يقارب 4 ترليون في السنة, ولكن مدخول امريكا 2 ترليون في السنة, ولكن تعوض امريكا الفرق بين الدين والمدخول, فانه يبتع نفس اسلوب ما يفعله معظم الامريكان, يستدين المزيد من المال لسد ديونه, وعندما تقوم امريكا باقتراض المزيد من المال فأنه يسميها سندات ومن الممكن ان يملك هذه السندات اما البنوك او المؤسسات او الافراد او حتى دولاً اخرى وهنا على امريكا ان تتعهد بدفع فوائد على هذه السندات تماماً كما يفعل اي مواطن امريكي حينما يقترض .. فأن أمريكا تقوم بأخذ قروض وسندات جديدة لسداد ديونها السابقة وكل هذه الفوائد والقروض تتراكم بمرور الزمن, والان تملك امريكا 14 ترليون دولار وهذه تعادل اجمالي الناتج المحلي اي القيمة الكلية لجميع السلع والخدمات التي يقدمها الاقتصاد الامريكي خلال عام, ويعد هذا المبلغ ضخماً للغاية لدرجة ان امريكا لم يعد لديها احد يقرضها مزيدا من المال لأنها ستعجز عن تسديد قيمة الفوائد فضلا عن الديون المتراكمة.

والحل المنطقي لهذه المشكلة هو اما ان تخفض امريكا النفقات او ان تزيد من الضرائب, وفي حالة خفض النفقات فذلك سيضر بالاقتصاد الوطني ويقلل من الاستثمار وتقلص فرص العمل وتحدث البطالة واذا حاولت امريكا زيادة الضرائب بما يكفي لتقليل الفجوة فان النتيجة ستكون اثقال كاهل المواطنين وقد يصل الامر الى حالات من الشغب ومظهارات.. لذا امريكا اختارت الطريق السهل لإيجاد المال اي بصنعه فكل ما على امريكا ان تتصل بالبنك الفدرالي وكالسحر يظهر المال ويودع في البنوك في انحاء امريكا.

والمشكلة التي من الممكن ان تحدث, هو كلما كثرت الكمية قلت القيمة, وهذا ينطبق على الدولار ايضا كلما كثرت العملة (الدولار) كملا قلت قيمته الفعلية (القوة الشرائية).. وهذا يعني ان اسعار السلع كالذهب والبنزين والطعام تزداد اذا قامت امريكا بزيادة عرض النقد, وبالحقيقة ان قيمة السلع لا تزداد فعليا وانما قيمة الدولار هي التي تنخفض وهذا ما يسمى بالتضخم.. ان الكثير من دول العالم تكون فيها تكاليف العمل منخفضة, وبسبب انخفاض تكاليف الانتاج مقارنه مع تكاليف الانتاج في امريكا فانهم يستطيعون ان يبيعوا منتجاتهم في امريكا باسعار اقل من اي مصنع امريكي. واسهل طريق تمكن المصانع الامريكية من التنافس معهم هو ان ينقلوا مصانعهم لتلك البلدان, ويدفعوا رواتب منخفضة لموظفيهم, وهذا ما حدث فعلاً وادى الى خلق حالة كساد, خسر الامريكان وظائفهم وتوقفوا عن دفع ضرائبهم, وبدأوا يستلمون مساعدات من الدولة كضمان صحي وبدل بطالة, مما يعني مدخول اقل ونفقات اكثر لامريكا, وفي الوقت ذاته الاشخاص الذين لم يفقدوا وظائفهم سيتمسكون بها, لذا فأنهم يعملون اكثر ولكن دون يقبضوا شيئاً في المقابل عندما تقل قيمة الدولار, ولا يمكن ان تجني مزيداً من المال فهذا ما يعرف (بالتضخم الركودي) (stag flation) ولهذا فان امريكا واقعة بين نارين, فهي لا تستطيع ان تزيد الضرائب او ان تقلل من النفقات دون ان تزيد من مستوى الكساد والا تستطيع ان تصنع المزيد من المال دون ان تزيد من مستوى التضخم المالي, فكل ما تستطيع فعله امريكا الان هو الاقراض المزيد من المال.. رغم ان امريكا لا تستطيع حتى انت تدفع فوائد قروضها المالية فان هذا يجعل من اشهار الافلاس امر لا مفر منه سواء حدث الان ام في المستقبل, وسيأتي اليوم الذي لا تستطيع فيه من سداد ديونها..

وعندما يحدث هذا فأن البنوك والمساهمين والحكومات الاجنبية الذين يعتمدون على هذا المال لن يتمكنوا من سداد ديونهم ايضاً فكما نرى ان تلك البنوك والحكومات لا يملكون حقيقة كثير من الاموال. وبالحقيقة فكل ما يملكون هو دين على بعضهم البعض.. فاذا توقفت احدى الحلقات في سلسلة الدين عن السداد فان جميع الحلقات ستتساقط تباعاً.. وعندئذ ستصل الى حالة ان الجميع لا يستطيعون تسديد ديونهم ومستحقاتهم.. وهذا ما يعرف بانهيار الاقتصاد العالمي.. وهذا الامر لم يحدث سابقاً لذا فلا احد يستطيع التنبؤ بمدى سوء الوضع مستقبلاً او كم من الوقت ستأخذ او كيف بالإمكان الخروج من هذه الازمة كونها ازمة في غاية التعقيد ولا يوجد سبيل لانهاءها الان. ازمة اجتماعية اقتصادية مستعصية الحل لا بد من ان تعبر عن نفسها بلغة السلاح.

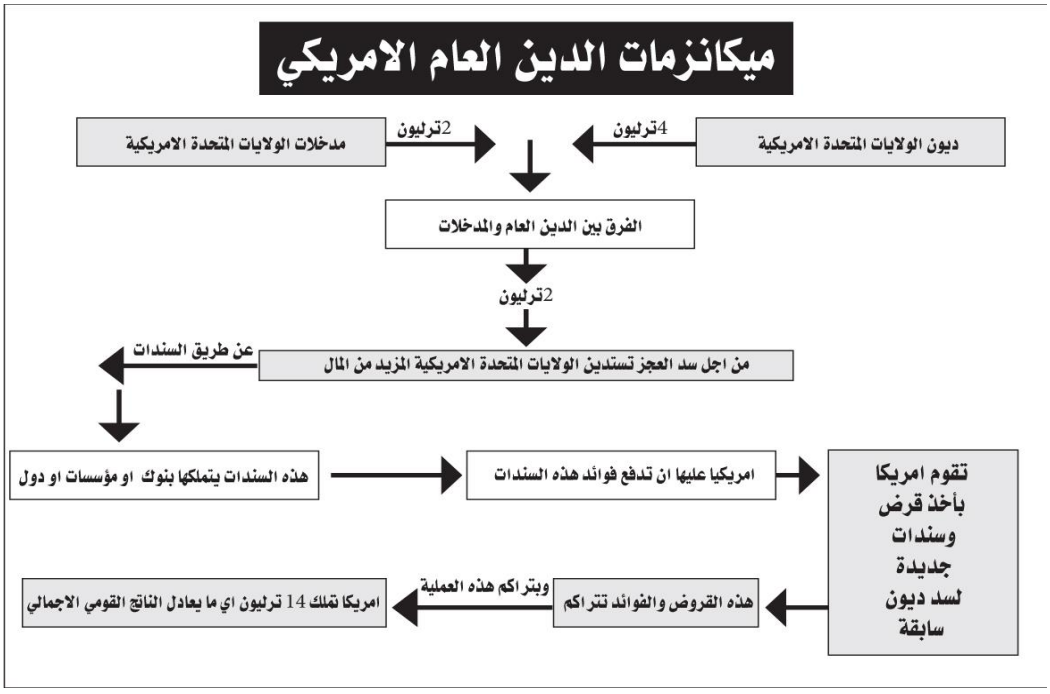

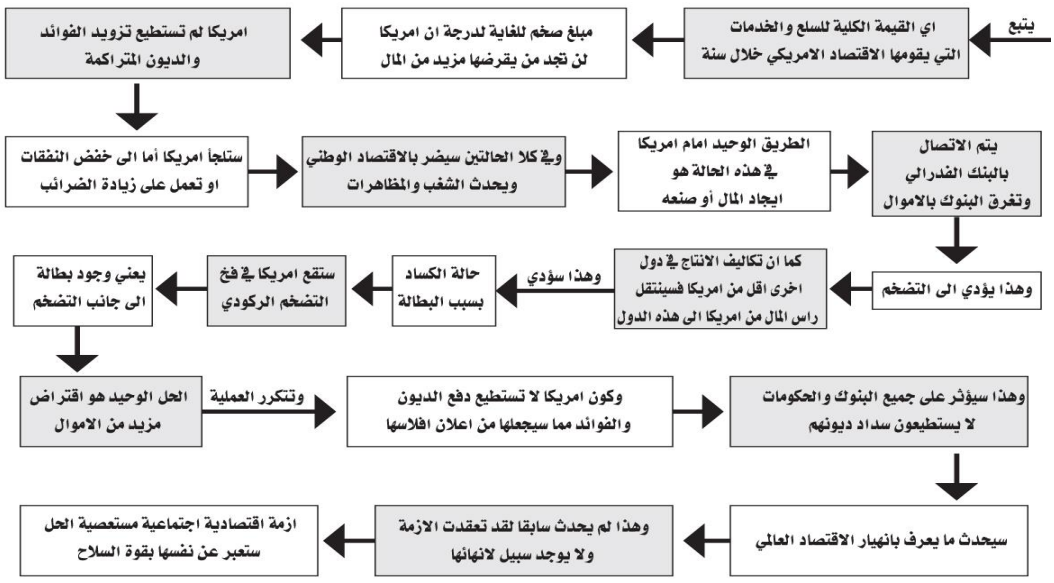

سادساً: الملاحظات والاستنتاجات

يلاحظ مما تقدم ان الفرد الامريكي يعيش بالدين فهو يقترض لشراء بيته ويقترض لشراء سيارته وصحته ومأكله وملبسه وهو بنفس الوقت يعمل ليل نهار لسد القروض وفوائدها. حتى يأتي اليوم الذي يعجز فيه عن سد هذه القروض وتبين لدينا ان الولايات المتحدة الامريكية تفعل كما يفعل الفرد الامريكي فهي الاخرى غارقة حتى راسها بالديون وعاجزة عن ادارة هذه الديون حتى هذه السنة بحدود 20 ترليون دولار وهي في وضع لا تحسد عليه لانها وصلت الى الحد الذي لا تجد من يقرضها, وان العلاقة العكسية بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي وصل الى حدود خطيرة اي ان نسبة الدين الى الناتج القومي بحدود 95% وهي نسبة خطرة جداً.. اي يعني ذلك ان الدورة الاقتصادية والنمو الاقتصادي الامريكي في تدني وان مرحلة الكساد قد تطول وذلك لأسباب عديدة اهمها الازمة الاقتصادية المتمثلة بالتضخم الركودي هذه الازمة التي رافقت الاقتصاد الرأسمالي من منتصف الخمسينات من القرن الماضي ولا زال الاقتصاد الرأسمالي عاجز عن معالجة هذه الازمة والمتمثلة بوجود البطالة الى جانب الارتفاع المستمر بالأسعار (التضخم) والذي ادى الى هروب راس المال والمستثمرين الصناعين الى الدول التي فيها تكاليف الانتاج والعمل بالذات ارخص مما موجود في امريكا. فاغلب الشركات اصبحت تغلق ابوابها ومصانعها وتصنع منتجاتها في الخارج (في الصين والمكسيك) بسبب انخفاض تكاليف الانتاج وبالاخص العمل مقارنه بامريكا فعلى سبيل المثال شركتي (ford و apple) لن تقبل بصنع منتجاتها بأمريكا كونها تحقق ارباحاً اكبر, ولكن عند فرض ضرائب عالية وضخمة عليها مما يضطرهم بالنهاية لإعادة التصنيع بأمريكا.. وهذا مما يولد فرص عمل جديدة بالداخل من اجل حل مشكلة البطالة مما سبب الى تفاقم البطالة وانخفاض في الانتاج والانتاجية واصبح اكثر من الصناعات والمنتوجات تنافس البضائع الامريكية فضلاً عن الزيادة في النفقات العسكرية بحجة محاربة الارهاب مما زاد من اعباء المديونية الامريكية.. ويتضح من كل هذه المؤشرات الاقتصادية ان الاقتصاد الامريكي في خطر ولا بد من العمل على معالجته بالرغم من ان لا سبيل لحل هذه المشاكل والازمات كونها متأصلة بطبيعة النظام الرأسمالي بقيادة امريكا وان هذه الازمات اصبحت متداخلة ومعقدة في تركيبتها مما افضت بظلالها على الحياة العامة بالمجتمع الامريكي وطغى بسببها على السطح كثير من المشاكل الاجتماعية المعقدة هي الاخرى.. وعندما تكون مشاكل اقتصادية واجتماعية مستعصية الحل ستعبر عن نفسها هذه المشاكل بقوة السلاح..

لو عدنا الى الاساس الفكري لحدوث الازمات الاقتصادية في العالم لوجدنا ان المشكله تتحدد بعلاقة التأُثير بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج... وان التطور الذي حدث في قوى الانتاج وبقاء علاقات الانتاج ثابته لن تتغير بالشكل والكيفية التي تتجاوب مع تطور قوى الانتاج, كون العالم اليوم تحكمه علاقات الانتاج التي افرزتها الحرب العالمية الثانية, وهي اصبحت بالية وقديمه لا تلبي على الاطلاق التطور الذي حدث بالعلم والتقنية والانسان نفسه وهي بذلك لا بد من خلق نظام دولي جديد يعيد حالة التوازن وحالة العلاقة الايجابية والمتطورة بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج.. هذا هو جوهر المشكلة.

أما اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة, رغم كونها لن تتمكن من الالمام بكل جوانب الموضوع وسبب قلة الاحصاءات المتوفرة, لكن تمكنت الدارسة من اعطاء صورة واضحة عن مشكلة الدين العام الامريكي وميكانزماته وان اختيار ترامب كرئيس لأمريكا لم يكن بالصدفة وانما تم اختياره من القوى التي تمتلك راس المال والتي تتحكم بشكل او بآخر بمصير العالم ومصير أمريكا, كونه رجل اعمال ناجح وكونه وعد بالعمل وبكل الوسائل لتسديد ديون امريكا وخلال ثمانية سنوات وسيستخدم كل صلاحياته من اجل تحقيق هذا الهدف حتى لو استخدم القوة.. سيلجأ الى فرض ضرائب عالية على المنتجات التي تنافس الانتاج الامريكي وذلك لحماية الانتاج الوطني وبالتالي سيؤدي الى عودة راس المال الامريكي المهاجر الى البلد وهذا سيؤدي الى زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة تحد من ظاهرة البطالة, وسيعتمد على مبدأ ان كل نفقه لا بد وان يكون لها مردود اقتصادي او اجتماعي وعليه سيعتبر اي خدمة يقدمها الى دول العالم وبالأخص دول الخليج يجب ان تكون مقابل دفع مستحقات هذه الخدمة. وهذا ما سيحقق له ايرادات كبيرة وسيعيد التوزان في ميزان المدفوعات... اي سيعمل على سد العجز الناتج عن الفرق الحاصل بين الايرادات العامة والنفقات العامة.

ومن المعلوم ان اول خطوة لحل اية مشكلة هو ادراك وجودها.. فأزمة او مشكلة الدين العام الامريكي أزمة قوية ومعقدة ولها آثار ليس فقط على الاقتصاد الامريكي وانما على الاقتصاد العالمي ايضاً وهي مشكله مترابطة كالسلسلة حيث يفرط عقد منها ستتساقط بقية الحلقات, وعلى هذا الاساس لا احد منا يتصور ان الطريق معبد لحل مثل هكذا مشاكل.. وانما صعب جداً ومعقد جداً كون هذه الديون مرتبطة بدول عظمى وكبرى كالصين وانكلترا واليابان واوروبا والدول النفطية ايضا ولكل مصالحه الخاصة وحساباته الخاصة في العالم.. وقد يقودنا ذلك الى نزاعات اقتصادية اجتماعية وتتحول تدريجياً الى نزاعات عسكرية خطيرة قد تهدد مصير الانسانية ووجودها.

أننا أمام مرحلة في غاية الخطورة سوءا على الوضع الداخلي الامريكي والذي اتوقع ان يتفجر وبشكل غير مسبوق وقد يؤدي الى انهيار امريكا كما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق او قد يؤدي الى حروب طويلة الامد بحيث تكون نتيجتها خلق نظاماً دولياً جديداً ونأمل ان يكون نظاما متعدد الاقطاب ويحقق السلام في العالم.

وكما قلنا في هذه الدراسة ان الازمات الاقتصادية مترابطة ومتداخلة واصبح من الصعب فصلها عن بعضها كأزمة الطاقة والغذاء والمديونية والازمات المالية والبطالة وغيرها, وهي ازمات وبمرور الزمن تتجذر وتتعمق بحيث يصبح من الصعب حلها.

أهم المصادر التي اعتمدتها الدارسة

- كتاب امريكا بين الحقيقة والوهم – للأستاذ الدكتور محمد رفعت.
- كتاب مأزق العولمة – للأستاذ الدكتور محمد طاقة.
- الديون السيادية.. دراسة لحالة الدين العام الامريكي في ظل المطالبة برفع سقفه – الاستاذ سالم محمد سالم كلية فلسطين التقنية / العروب.
- US national debt glock